جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

اختصاص الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات في العراق

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

علي رحيم وليد المحنة

إلى معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ.د علي نجيب حمزة الحسيني

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦ م

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الحجرات – الآية ﴿١٣﴾

الإهداء

إلى مَنْ علمني أوّل حروف الحياة ,إلى من وقف بجانبي , والدي العزيز حفظه الله وأطال في عمره

إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي الغالية

إلى من وقف معي وقدم لي الدعم والإسناد في مسيرتي العلمية أهلي , أصدقائي , أساتذتي

أُهدي ثمرة هذا الجهد العلمي سائلاً الله العلي القدير أن يجعله علماً نافعا

الباحث

شكروعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف علي نجيب حمزة المحترم , لتفضله بقبول الأشراف على رسالتي والذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة وملاحظته العلمية ومتابعته المستمرة فكان خير داعم لي في اكمال هذه البحث فله جزيل الشكر والامتنان .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عمادة وأساتذة معهد العلمين للدراسات العليا لما بذلوا من جهود علمية كبيره في السنة التحضيرية وهم كل من (ا.د زيد محسن العكيلي / عميد معهد العلمين للدراسات العليا , ا.د علي عادل اسماعيل / معاون العميد للشؤون العلمية , ا.د خالد خضير دحام / معاون العميد للشؤون الإدارية , ا.د صعب ناجي عبود / رئيس قسم القانون العام , ا.د سحر جبار يعقوب , ا.م.د نجلاء مهدي محسن , ا.د حيدر كاظم , ا.د علي سعد عمران) فكان لهم الدور في وصولنا إلى هذه المرحلة .

أقدم شكري وتقديري إلى السيد رئيس لجنة المناقشة واعضائها الكرام الذين سيتفضلون بمناقشة هذه الرسالة وإبداء الملاحظات السديدة التي ستسهم في ترصين الرسالة , كما أقدم الشكر والتقدير إلى موظفي مكتبة كلية القانون جامعة بغداد وكلية القانون جامعة بابل وكلية القانون جامعة الفلوجة ومكتبة العتبة الحسينية والعلوية , وإلى كل من ساعدني وقدم لي يد العون لإتمام الرسالة.

الباحث

المُستخلص

من خلال الدراسة تبين لنا أن العراق واغلب الدول تتكون من عدة مكونات ولكل مكون هوية ثقافية خاصة به وقسم من هذه المكونات أقليات فيجب حماية الهوية الثقافية لكل مكون , ولذلك هنالك الحماية الجنائية للهوية الثقافية وهنالك الحماية المدنية وهنالك حماية إدارية للهوية الثقافية , حيث سلطنا الدراسة على اختصاص الإدارة في حماية الهوية الثقافية في العراق وقارنا مع دول مقاربة في وضعها الثقافي والاجتماعي , في مصر مثلاً هنالك الاقباط وهنالك مسلمين ومن مذاهب متعددة إضافة إلى الجزائر التي تتكون من المكون العربي والمكون الامازيغي , وكانت الدراسة تهدف إلى تحديد مفهوم الهوية الثقافية للمكونات بشكل واضح وبيان الإجراءات والوسائل التي تتبعها الإدارة في حماية الهوية الثقافية في العراق وكيف يمكن للإدارة حماية الهوية الثقافية ,كما اهتمت الدراسة واوضحت الحماية القانونية واساسها الدولي من اتفاقيات دولية واعلانات ومواثيق دولية وكيف تناولت الصكوك الدولية مكونات الهوية الثقافية إضافة إلى الاساس الوطني المتمثل بالتشريعات الداخلية المختلفة وبينا في كل ذلك حدود سلطة الإدارة في حماية الهوية الثقافية في العراق مقارنتا مع مصر والجزائر ولكي يكون عمل الإدارة مشروعاً وفق القانون ولأحتمال تعسف الإدارة في حقوق المكونات لابد من رقابة على الإدارة وهي تتبع الإجراءات والوسائل في حماية الهوية الثقافية في العراق , ولذلك بينا الرقابة السياسية والتي تتمثل برقابة البرلمان ورقابة الرأي العام كما بينا الرقابة القضائية بنوعيها رقابة القضاء الدستوري ورقابة القضاء الإداري , وانسجاماً مع ما تقدم من ملخص لموضوع البحث تم الأعتماد على المنهج التحليلي والمقارن لغرض الوصول إلى نتائج المرجوه من البحث , ومن اجل الاحاطة بموضوع البحث تم تقسيمه على فصلين , حيث نتناول في الفصل الأول التعريف بالهوية الثقافية أما الفصل الثاني نتناول فيه أحكام حماية الإدارة للهوية الثقافية للمكونات , وخلاصة البحث في هذا الموضوع توصلنا إلى أهم النتائج وهي من الصعوبة وضع تعريف دقيق لمفهوم الهوية الثقافية حيث يعد مصطلح الهوية الثقافية من المفاهيم المتغيرة والتي ليس لها مضمون ثابت , وأن للمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان في العراق دوراً مهماً في حماية الهوية الثقافية من خلال ممارسة دورها الرقابي من خلال عمليات الرصد والتوصيات التي ترفع للجهات المختصة ومن اهم المقترحات التي توصلنا اليها هي إجراء تعديل على دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ وتضمينه نص المادة المقترحة (تحديد يوم للأحتفال للمكونات جميعا تأكيداً للوحدة الوطنية وإيماناً بأن هوية الوطن فوق الهويات) , حيث إن ذلك يسهم في تعزيز وترسيخ الهوية الثقافية لكل المكونات في العراق

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	١ – ٣
الفصل الاول : التعريف بالهوية الثقافية	**٤ – ٦٢**
المبحث الاول : ماهية الهوية الثقافية	٥ –٣٤
المطلب الاول :مفهوم الهوية الثقافية	٥ – ١٧
الفرع الاول : تعريف الهوية الثقافية	٥ – ١٠
الفرع الثاني : أهمية الهوية الثقافية	١٠ – ١٧
المطلب الثاني : ذاتية الهوية الثقافية	١٧ – ٣٤
الفرع الاول : خصائص الهوية الثقافية	١٨ – ٢٣
الفرع الثاني: تمييز الهوية الثقافية عما يشبهها من المصطلحات	٢٤ – ٣٤
المبحث الثاني : معايير تحديد الهوية الثقافية	٣٤ – ٦٢
المطلب الاول : مكونات الهوية الثقافية	٣٤ – ٤٩
الفرع الاول : المكونات المعنوية للهوية الثقافية	٣٥ – ٤٣
الفرع الثاني : المكونات المادية للهوية الثقافية	٤٣ – ٤٩
المطلب الثاني :أنواع ومصادر الهوية الثقافية	٥٠ – ٦٢
الفرع الاول :أنواع الهوية الثقافية	٥٠ – ٥٥
الفرع الثاني : مصادر الهوية الثقافية	٥٥ – ٦٢
الفصل الثاني : أحكام حماية الإدارة للهوية الثقافية للمكونات	**٦٣ –١٣٠**
المبحث الاول : الأساس القانوني وصور حماية الإدارة للهوية الثقافية للمكونات	٦٤ – ٩٩
المطلب الاول : الأساس القانوني لحماية الهوية الثقافية للمكونات	٦٤ – ٨٤
الفرع الاول : الأساس الدولي لحماية الهوية الثقافية للمكونات	٦٥ – ٧٤
الفرع الثاني : الأساس الوطني لحماية الهوية الثقافية للمكونات	٧٤– ٨٤
المطلب الثاني : صور حماية الإدارة للهوية الثقافية للمكونات	٨٤ – ٩٩
الفرع الاول : إجراءات الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	٨٤ – ٩١
الفرع الثاني: وسائل الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	٩٢–٩٩
المبحث الثاني : الرقابة على أعمال الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	٩٩– ١٣٠

المطلب الاول: الرقابة غير القضائية على أعمال الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	١٠٠- ١١٦
الفرع الاول: رقابة السياسية على أعمال الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	١٠٠ -١٠٨
الفرع الثاني: رقابة الهيئات المستقلة على أعمال الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	١٠٩ -١١٦
المطلب الثاني: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	١١٦ -١٣٠
الفرع الاول : رقابة القضاء الدستوري على أعمال الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	١١٧ -١٢٢
الفرع الثاني: رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات	١٢٢ -١٣٠
الخاتمة	**١٣١-١٣٤**
المصادر والمراجع	**١٣٥-١٤٨**
المستخلص باللغة الانكليزية	A_B

المُقدّمة

المُقدّمة

اولاً: موضوع البحث

تعُدّ الهوية الثقافية من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة للشعوب كون الهوية الثقافية تعد قاعدة لتعزيز وحدة وتماسك المجتمع , إذ إن لكل مجتمع من المجتمعات هوية خاصة به تختلف عن بقية المجتمعات وتعطي الثقافة المكونة للهوية الثقافية مفهوما شاملاً يعبر عن نظرة الفرد للكون والمعرفه , وأن الهوية الثقافية تشكل لغة تفاهم ونمط حياة بين افراد المجتمع الواحد حيث تبرز الهوية الثقافية للمكونات , من خلال اللغة والعادات والتقاليد والاعياد والمناسبات الدينية وغيرها , حيث إن لكل مكون هويته الثقافية الخاصة به , وما تلحق بة من عادات وتقاليد وشعائر دينية وأن الهوية الثقافية تحضى بأهمية من خلال الاهتمام بها على الجانب الدولي , وعلى مستوى الدساتير والتشريعات الوطنية التي تعنى بحقوق المكونات الثقافية وحيث يتميز العراق مثلاً بتعدد المكونات ويعد دولة تتميز بالتعدد الاثني واللغوي والديني , لقد تعرض العراق إلى الاعتداءات والجرائم التي طالت مكوناتة في محاولات لطمس الهوية الثقافية الخاصة بكل مكون من اراقة للدماء والتهجر التي تعرضت إليه مكوناته الايزيديين والمسيحيين بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مدن تواجدهم ,مما أثر على وجودهم في البلد كذلك تعرضت المكونات الأخرى لتغيب الهوية الثقافية واذابتها , وحيث ينهض دور الإدارة في حماية حقوق المكونات من خلال ما تتخذه من إجراءات ووسائل تسهم في تعزيز الهوية الثقافية بكل مكون وبالشكل الذي يضمن الحقوق اللغوية والعادات والتقاليد والشعائر الدينية الخاصة بكل مكون من مكونات الشعب العراقي , ويكون ذلك بالاستناد إلى ما نص عليه الدستور وبما جاءت به القوانين التي تعنى بحقوق المكونات , إذ تفضي حماية الهوية الثقافية لمكونات الشعب العراقي إلى تعزيز مبدأ التعايش السلمي طبقا للشريعة الاسلامية والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

ثانياً : أهمية البحث

أهمية البحث تظهر من خلال ما تتعرض له مكونات الهوية الثقافية إلى الاعتداءات والانتهاكات لمكوناتها التي تتمثل في الشعائر الدينية والحقوق اللغوية للمكونات والتراث الثقافي الخاص بكل مكون , وتبرز أهمية الدراسة من خلال أظهار دور القوانين التي تنظم حقوق

المكونـات ودور الإدارة فـي حمايـة حقـوق المكونـات الثقافيـة بالشـكل الـذي يسـهم فـي تحقيـق الاستقرار على الجانب الأمني والسياسي والثقافي, وضمان حقوق كل المكونات وعدم اقصاء أو تهميش أي مكون من مكونات داخل البلد , إذ يفضى ذلك إلى تعزيز الهوية الثقافية الخاصة بهم وتعزيز الوحدة الاجتماعية والوطنية.

ثالثاً : إشكالية البحث

إن إشكالية البحث تكمن في أن الهوية الثقافية بمكوناتها المعنوية والمادية وبالرغم من أنها تشكل أهمية في الجانب القومي إلا إن هنالك صعوبة في حماية الهوية الثقافية للمكونات من قبل الإدارة , وذلك بسبب التفاوت والتباين الكمي بين المكونات وإلى اختصار بعض القوانين إلى آليات حماية خاصة بالمكونات الثقافية الصغيرة والتي تعرف بالأقليات , إضافة إلى ذلك الصعوبة في ترجمة النصوص الدستورية والقانونية إلى واقع عملي من قبل الإدارة , وحيث إن الهوية الثقافية كمفهوم غير واضح ودقيق , لذا ظهرت اشكالية البحث في :

١. تحديد مفهوم الهوية الثقافية بشكل واضح ؟
٢. بيان الأطار القانوني للهوية الثقافية للمكونات ؟
٣. الوسائل والإجراءات ذات الصلة التي ينبغي للإدارة القيام بها ؟
٤. آليات الرقابة على حماية الهوية الثقافية للمكونات ؟

رابعاً : أهداف البحث

هو الوصول إلى حلول اشكالية الدراسة المتمثلة بعدم وجود تشريعات كافية ذات الصلة لحماية الهوية الثقافية للمكونات في العراق والوصول إلى تحديد بيان مدى نجاعة الإجراءات والوسائل التي تتبعها الإدارة في العراق لحماية الهوية الثقافية للمكونات في إطار النصوص الدستورية والتشريعية والتي سنقترحها في الدراسة , حيث إن المحافظة على ذلك يسهم في تحقيق التعايش السلمي بين المكونات وتحقيق الاستقرار الثقافي والأمني في البلد وتعزيز السلام والاستقرار المجتمعي والوحدة الوطنية لكل البلاد.

خامساً : الدراسات السابقة

بعد القيام بالبحث والتقصي حول الموضوع لم أجد عدا أطروحة دكتوراه من اعداد الباحث (وسام رزاق فليح الزيدي) بعنوان , سلطة الإدارة في حماية التراث الثقافي والطبيعي, وهي مقدمة إلى كلية القانون جامعة بابل ٢٠٢٠ , حيث تناول الاطروحة التراث الثقافي بشكل عام دون

الاشارة إلى التراث الثقافي للمكونات وحيث في بحثنا نتناول اختصاص الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات نكون قد شملنا الهوية الثقافية للمكونات دون تحديد.

سادساً : منهج البحث

إن طبيعة موضوع البحث تتطلب الركون إلى اكثر من منهج علمي واحد يكمل الأخر, وذلك من اجل الوصول إلى نتيجة في البحث ومحاولة الإلمام بموضوع البحث , حيث أتبعنا المنهج التحليلي وذلك من خلال اللجوء إلى تحليل النصوص الدستورية والقوانين المتعلقة بالموضوع , وكذلك ما تلجأ اليه الإدارة في حمايتها للهوية الثقافية للمكونات وقد اتّبعنا المهنج المقارن وذلك من خلال المقارنة مع مصر والجزائر وذلك من اجل الوصل إلى نتائج البحث.

سابعاً : نطاق البحث

يتحدد نطاق البحث من خلال بيان الحماية الإدارية للهوية الثقافية للمكونات من خلال ما تتخذه الإدارة لحماية الهوية الثقافية للمكونات ٠

ثامناً : فرضية البحث

ان العراق فيه عدد من المكونات وكل مكون لديه هوية ثقافية خاصة به , فما هو واجب الإدارة في حماية الهوية الثقافية مع استبعاد الجانب الجزائي قدر الإمكان ٠

تاسعاً : هيكلية البحث

لغرض الألمام بموضوع البحث وتغطيته ارتأينا أن يتم تقسيم البحث على فصلين حيث سوف يكون الفصل الأول مخصصاً لبيان التعريف بالهوية الثقافية وقسم على مبحثين نتناول في المبحث الأول ماهية الهوية الثقافية , أما المبحث الثاني سيكون حول معايير تحديد الهوية الثقافية , أما في الفصل الثاني سوف يكون حول أحكام حماية الإدارة للهوية الثقافية للمكونات ويتكون من مبحثين نخصص المبحث الأول حول الأساس القانوني وصور حماية الإدارة للهوية الثقافية للمكونات وفي المبحث الثاني خصص لبيان الرقابة على أعمال الإدارة في حماية الهوية الثقافية للمكونات.